**الاتحاد الأوروبي**

**مجلس الشؤون الخارجية، 23 أيار 2016**

**ما خلص إليه المجلس حول استراتيجية الاتحاد الأوروبي الإقليمية المتعلقة بسورية و العراق و تهديد "داعش"**

1- يعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه المعلن بدايةً في استراتيجية الاتحاد الأوروبي الإقليمية المتعلقة بسورية و العراق و تهديد "داعش" في آذار 2015، بتحقيق السلم و الاستقرار و الأمان على نحو دائم في كل من سورية و العراق و المنطقة على نطاق أوسع، و إنهاء معاناة شعب سورية و العراق، و الحفاظ على ما يتّسم به المجتمعان السوري و العراقي من تعددية الأعراق و الأديان و الطوائف، إضافة إلى ما تتمتع به المنطقة من إرث ثقافي غني. و في سياق هذا الجهد، سيقوم الاتحاد الأوروبي بحشد كافة الموارد المطلوبة على الصعيد السياسي و الأمني و التنموي.

يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً متيناً بتأمين المساعدات الإنسانية وفق المبادىء الإنسانية. كما أنه سيركّز أيضاً على الجهود المتواصلة لمعالجة الأسباب الأساسية لتدفق اللاجئين. منذ بداية الصراع، أمّن الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء 6.2 مليارات يورو لمعالجة أسبابه و نتائجه. هذا و تتطلب مكافحة "داعش" على المدى الطويل معالجة الأسباب الأساسية التي سهّلت انتشار الإرهاب، السياسي منها و الاقتصادي-الاجتماعي. و في هذا السياق، يكرّر الاتحاد الأوروبي دعمه للتحالف الدولي الهادف إلى تحقيق المزيد من تراجع لداعش وصولاً إلى دحرها في نهاية المطاف، مؤكداً من جديد تصميمه على حماية مواطني الاتحاد الأوروبي من تهديد الإرهاب الذي مصدره داعش و غيرها من المنظمات الإرهابية المدرجة على لوائح الأمم المتحدة، من خلال العمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء.

2- قام الاتحاد الأوروبي بمراجعة تنفيذ الاستراتيجية إلى الآن، و لاحظ أن أهدافها ما زالت سارية المفعول و ينبغي أن يتواصل السعي إلى إنجازها. كما يلاحظ الاتحاد الأوروبي أن الظروف قد تغيّرت عما كانت عليه في مستهلّ الاستراتجية. بغية الاستجابة، ينبغي أن يتكيّف تنفيذ الاستراتيجية مع الطرق المبيّنة في هذه النتائج، و بالتنسيق الوثيق مع أنشطة الدول الأعضاء بما ينسجم و نتائج المجلس في شباط و آذار 2015. سيستمر الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء في تنفيذ هذه الاستراتيجية الإقليمية المتعلقة بسورية و العراق وتهديد داعش، متطلّعين قدماً إلى التقرير التالي حول تنفيذ استراتيجية آذار 2015 .

**سورية**

3- يكرّر الاتحاد الأوروبي التزامه بكل من وحدة الدولة السورية و سيادتها و سلامة أراضيها و استقلالها، مناشداً أطراف الصراع جميعها الامتناع عن كل ما من شأنه أن يفضي إلى تفكك البلد أو الإضرار بوحدته.

4- و بناءً على ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يؤمن بأن العملية السياسية التي أطلقتها المجموعة الدولية لدعم سورية بتأييد مجلس الأمن بالإجماع و بقيادة الأمم المتحدة هي السبيل الوحيد إلى إنهاء صراع مستمر منذ أكثر من خمس

سنوات في سورية، كما أنه لن يألو جهداً من أجل ضمان تنفيذ قراري مجلس الأمن 2254 و 2268 و بيان جنيف تنفيذاً كاملاً. إن الانتقال السياسي المستند إلى مبادىء بيان جنيف و الذي يتمّ بقيادة و مشاركة السوريين هو ما يلزم لإحلال السلم الدائم في سورية و هزيمة داعش فيها و تمكين السوريين من العودة إلى ديارهم بشروط آمنة و المساهمة في إعادة إعمار البلد.

يدعو الاتحاد الأوروبي الأطراف جميعها إلى دعم فعّال لعملية من شأنها أن تؤدي إلى انتقال شامل و موثوق. كما يحثّ الاتحاد الأوروبي النظام السوري على أن يبادر أخيراً إلى وضع خطته من أجل تنفيذ فعلي لانتقال سياسي حقيقي. لا يمكن لسورية أن تشهد سلاماً دائماً في ظلّ القيادة الحالية، و ليس قبل أن تتحقق تطلّعات مكوّنات المجتمع السوري جميعها و تتم معالجة مظالمه المشروعة.

5- يرحّب الاتحاد الأوروبي بحصيلة الاجتماع الوزاري للمجموعة الدولية لدعم سورية و المنعقد في تاريخ 17 أيار، كما يصرّ على ضرورة قيام أعضاء المجموعة جميعاً بما في وسعهم من أجل الإسراع في تعزيز تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية و مراقبته، و ضمان وصول المعونات الإنسانية إلى المناطق كافة، بما في ذلك إنزالها جواً و عبر الجسور الجوية حيث تقتضي الحاجة، و تحقيق تقدّم في موضوع المعتقلين، تهيئةً لاستئناف المحادثات السورية - السورية على نحو موثوق. لا بد من مفاوضات جادة من أجل التوصّل إلى اتفاق قبل الأول من شهر آب فيما يتعلق بانتقال سياسي حقيقي يشمل هيئة حكم انتقالية واسعة و شاملة و غير طائفية و كاملة الصلاحيات التنفيذية.

6- و بناءً على ذلك فإن الاتحاد الأوروبي سيعزز عمله الجماعي من أجل:

- تكثيف دعمنا الفعّال لجهود المبعوث الأممي الخاص الشاملة و المستمرة و الساعية إلى تسهيل المفاوضات السورية -السورية، بصفتنا عضواً فعالاً في المجموعة الدولية لدعم سورية، و ضمان مشاركة النساء و المجتمع المدني مشاركة فعّالة.

- تكثيف دعم المعارضة السورية و لا سيما الهيئة العليا للمفاوضات بصفتها وفد المعارضة إلى المحادثات المنعقدة في جنيف و بوساطة الأمم المتحدة، بما في ذلك عبر الاستخدام الكامل لمبادرة السلام الشامل في سورية. إضافة إلى تشجيع الهيئة العليا للمفاوضات على متابعة توضيح رؤيتها للانتقال السياسي و الانخراط الكامل في عملية جنيف.

- إشراك الفاعلين الإقليميين الأساسيين في العمل على تنفيذ خارطة الطريق الأممية تنفيذاً كاملاً، إضافة إلى إعادة حثّ الأطراف ذات النفوذ على المتنازعين، و لاسيما النظام السوري، على تسخير هذا النفوذ من أجل تأدية دور بنّاء في العملية.

- دعم جهود فريق عمل المجموعة الدولية لدعم سورية من أجل تنشيط اتفاق وقف الأعمال العدائية و تعزيزه، إضافة إلى توسيع وقف النار. إن اتفاق وقف الأعمال العدائية أساسي، ليس لتخفيف معاناة الشعب السوري فحسب، بل لإعادة الثقة بالعملية السياسية لدى مختلف الأطراف. هذا و يدين الاتحاد الأوروبي كافة الاعتداءات على المدنيين و البنى التحتية المدنية، و لا سيما على المنشآت الطبية و المدارس و الأسواق و مخيّمات النازحين في الداخل. كما يدين الاتحاد الأوروبي بشدة ما يقوم به النظام السوري من هجمات مفرطة في القوة و غير المتكافئة ضد شعبه، مذكّراً بأن السلطات السورية هي المسؤولة الرئيسة عن حماية السكان في سورية.

- تعزيز مساهمته المقدّمة إلى فريق العمل الإنساني في المجموعة الدولية لدعم سورية بالتوازي مع متابعة العمل الإنساني على الأرض لضمان وصول المساعدات الإنسانية دونما عرقلة إلى المحتاجين، و ضماناً لاحترام القانون الإنساني الدولي من قبل الأطراف كافة. كما يحثّ الاتحاد الأوروبي النظام و كافة أطراف النزاع على إتاحة الوصول الكامل للمعونات الإنسانية و إنهاء عرقلة تسليم المعونات السريع و المتواصل بما في ذلك المواد الطبية. إن تجويع المدنيين كتكتيك حربي عبر محاصرة المناطق المأهولة و الذي يتحمّل النظام المسؤولة الكبرى عنه، يخالف القانون الدولي. كما يدعو الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق سراح أي شخص معتقل تعسفياً على الفور، و لا سيما النساء و الأطفال، و احترام كافة الأطراف في سورية لحقوق الإنسان للجميع بما في ذلك الأقليات الدينية و العرقية.

- متابعة دعم عمل التحالف الدولي في مكافحة داعش في سورية، مديناً بشدة كافة الفظائع و الاعتداءات غير المميّزة التي يرتكبها داعش و غيرها من المجموعات الإرهابية المدرجة على لوائح الأمم المتحدة ضد الشعب السوري.

- تعزيز دعمه للمجتمع المدني السوري بدءاً بالمناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة المعتدلة، في مجالات كالمساعدة على الصمود و تأمين الخدمات العامة و الإدارة المحلية، و حقوق الإنسان و المحاسبة، و إحلال السلام، و المسائل المتعلقة بالجنسين و بالأقليات، بغية تعزيز مقدراته من أجل المشاركة في الانتقال و استقرار البلد.

- السعي إلى زيادة المساعدة بدمج المساعدة عبر الحدود مع الدعم من داخل سورية، كما سيهدف إلى تأمين المعونة كجزء من جهود أوسع لتلبية حاجات السكان عبر سورية و تمكينها من الصمود.

- تكثيف تحضيراته من أجل الانخراط المبكّر في جهود التعافي و إعادة التأهيل في سورية بغية الإسراع في دعم إحلال الاستقرار و إعادة الإعمار و عودة اللاجئين عندما يتم التوصل إلى الانتقال السياسي، و أيضاً عبر دعم فرق عمل وكالات الأمم المتحدة في التخطيط و التنسيق من أجل ترسيخ دعائم الاستقرار ما بعد الاتفاق.

7- منذ بداية الصراع، دعم الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء اللاجئين السوريين و المهجّرين في الداخل و المجتمعات المُضيفة عبر المنطقة. و قد قدّم الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء قرابة ثلثي التعهّدات المقدّمة في "مؤتمر دعم سورية و المنطقة" المنعقد في لندن 2016، و سيعمل على تنفيذ هذه الالتزامات سريعاً و على مساعدة حكومات المنطقة بغية تحفيز النمو الاقتصادي و تأمين سبل العيش و التعليم و الصحة و فرص العمل من أجل اللاجئين السوريين، بهدف منح الناس أفقاً مستقبلية و التحضير من أجل عودة اللاجئين إلى بلدهم.

Working translation courtesy by the EU Delegation to Syria

**ترجمة بعثة الاتحاد الأوروبي إلى سورية**

هذا و سيسخّر الاتحاد الأوروبي أدواته جميعها أفضلَ تسخير، و لا سيما صندوق الائتمان الإقليمي استجابة للأزمة السورية، (صندوق مدد) و الذي بلغت قيمته الآن 730 مليون يورو نتيجة التمويل المشترك من الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء، بغية معالجة الأزمة السورية و احتواء مفاعيل امتداد عدم الاستقرار في المنطقة و لا سيما لبنان و الأردن و تركية. و يدعو الاتحاد الأوروبي البلدان الأخرى إلى مواصلة مساهماتها و زيادتها استجابة للأزمة.

8- يكرّر الاتحاد الأوروبي دعمه القوي للعدالة و المساءلة الانتقاليتين فيما يتعلق بكافة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان و انتهاكات القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك أي انتهاك من شأنه أن يعدّ جريمة حرب مرتكبة في سورية من قبل الأطراف كلها، بما فيها داعش. كما يجدّد دعوته كيما يحيل مجلس الأمن الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. و يرحّب الاتحاد الأوروبي بتجديد تفويض لجنة التحقيق داعياً الأطراف جميعاً إلى التعاون، و لا سيما النظام السوري من أجل إتاحة الوصول حسبما يلزم.

العراق

[Para 9 to 15 please refer to the EN original version]

(المقاطع من 9 إلى 14: الرجاء العودة إلى النسخة الإنكليزية الأصلية)

[http://www.consilium.europa.eu/en/meetings/fac/2016/05/st09105_en16_pdf/]

مكافحة داعش

16- تشكّل داعش تهديداً واضحاً لشعب سورية و العراق و بلدان أخرى في المنطقة كليبية، و لأوروبة و ما وراءها. و عليه فإن الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء يدينانها بلا تحفظ و وفقاً لقرار مجلس الأمن 2249 سيستمر في الانخراط في السبل التي من شأنها أن تمنع الاعتداءات غير المميزة و الموجهة و الفظائع و القتل و انتهاكات حقوق الإنسان و غيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها داعش و غيرها من الجماعات الإرهابية المدرجة على لوائح الأمم المتحدة. كما يعلن الاتحاد الأوروبي استعداده لدعم الجهود الدولية المبذولة لمنع و مكافحة تدمير أو إتلاف الإرث الثقافي الأثري و نهبه و تهريبه و الاتّجار غير المشروع به. و يرحّب الاتحاد الأوروبي بالنجاحات التي حققها التحالف الدولي مؤخراً ضد داعش، و يقرّ بإمكانية تحقيق المزيد من النجاحات مستقبلاً من خلال استمرار التعاون بين الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء، علماً بأن الاتحاد الأوروبي سيكيّف إجراءاته وفق الطبيعة المتغيرة لتهديد داعش.

**17-** يكرّر الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء التزامهما بجهود التحالف الدولي لمكافحة داعش، بما في ذلك من خلال المشاركة في ترؤس مجموعات العمل ضمن التحالف و المشاركة الفعالة فيها، و التعاون مع الشركاء في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

**18-** يؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية المقاربة الشاملة طويلة الأمد لمكافحة الإرهاب و منع التطرف العنفي و الهادفة إلى القضاء على أسبابهما الأساسية. و الاتحاد الأوروبي مصمّم على حرمان داعش من ملاذها و مصادر تمويلها و إمدادها، عبر تعزيز أدواته الخاصة لمكافحة الإرهاب الدولي. كما أن الاتحاد الأوروبي ملتزم أيضاً بمنع داعش و توابعها من التمدّد

إلى بلدان ثالثة. إلى ذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز إجراءاته لمكافحة الإرهاب بالتنسيق بين الجوانب الداخلية و الخارجية بالطرق التالية:

- تعميق التعاون في مجال الأمن و مكافحة الإرهاب من خلال الانخراط عالي المستوى مع بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقية و تركية و غربي البلقان و المنظمات الإقليمية و الدولية، بما في ذلك **LAS** و مجلس التعاون الخليجي بغية كبح جماح انتشار داعش و تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، و الأسلحة و المال، مع المراعاة التامة لمعايير حقوق الإنسان الدولية.

- تعزيز مساهمته في التحالف الدولي لمكافحة داعش عن طريق المزيد من دعم المجموعات العاملة ضمنه، بما فيه عضويته فيها، من أجل خفض تدفق المقاتلين الأجانب، إحلال الاستقرار في المناطق المحررة، الحدّ من تمويل داعش و مكافحة رسائلها، و دعم بلدان المنطقة لتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفقاً لقرار مجلس الأمن 1373 الذي يؤمّن الإرشاد من أجل مقاربة وطنية لمكافحة داعش، و قرار مجلس الأمن 2253 (2015)، يلتزم الاتحاد الأوروبي بتنفيذ العقوبات المستقلة التي فرضها الاتحاد الأوروبي و الأمم المتحدة ضد داعش و توابعها بغية عرقلة عمل المنظمة و تعطيل الشبكات الجهادية.

- تعزيز مساعدته الفنية للبلدان الثالثة من أجل تطوير استراتيجيات وطنية تهدف إلى منع و مكافحة التطرّف العنفي وفقاً لخطة عمل أمين عام الأمم المتحدة، و دعم الخطة المذكورة إبّان مراجعة استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المزمعة في شهر حزيران.

- معالجة مخاطر الأسلحة الكيماوية و البيولوجية و الإشعاعية و النووية و المتفجرات في المنطقة بكل ما يتوفر من سبل و وسائل، إضافة إلى الاتّجار غير المشروع بالأسلحة و تحويلها، و لا سيما الأسلحة الصغيرة و الخفيفة، بغية المساهمة في إحلال الاستقرار و الأمن في المنطقة.

- تعزيز عمله في مجال مكافحة التطرّف ضمن التحالف الدولي إضافة إلى التعاون مع البلدان الإسلامية، عبر التشارك في أفضل التطبيقات، تعزيز تعاون الاتحاد الأوروبي مع مشغلي الإنترنت و وسائل التواصل الاجتماعي، ترويج الحوار الثقافي و الديني البينيين بغية اجتثاث التطرّف و تشجيع التسامح، الانخراط مع قادة شريحة الشباب، تحسين الاتصال الاستراتيجي و التوعية، بما في ذلك من خلال الفريق الاستشاري في مجال الاتصال الاستراتيجي لسورية، و خلية الاتصال التابعة للتحالف الدولي، و المعهد الدولي للعدالة و سيادة القانون، و مركز هداية، و الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية و مساعدتها على الصمود في جنيف و شبكة التوعية حول التطرّف.

- تشديد مكافحة المقاتلين الأجانب، و لا سيما عن طريق رفع نسبة ضبط الحدود الخارجية عبر إسهام ممنهج و منسّق في الملفات الملائمة (نظام معلومات شنغن 2، يوروبول، وثائق السفر المسروقة و المفقودة).

-

- تعزيز جهوده الهادفة إلى تعطيل تمويل الإرهاب عبر تسريع تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة تمويل الإرهاب، و لا سيما تجميد أصول الإرهابيين، و مكافحة تبييض الأموال و التجارة غير المشروعة بالنفط و السلع الثقافية. إلى ذلك، تعميق دعم المنطقة بالاستجابة إلى توصيات فريق عمل الخطة المالية ذات الصلة و تقديم مبادرات المساعدة الفنية إلى السلطات المالية و الجهات المنظّمة في المنطقة.